

والنفس والانتزاع فلهذا قال في القسم الثاني واما ان يقضي المجمع علة هي العا
 باسرها فتكون معلولها لذاتها فان تلك الجملة والكلمة شي واحد واما الكلام
 كل واحد فليس يجب بالجملة بقول ان كان المقضي المجمع هو الاحاد باسرها
 حيث تدخل فيها الهيئة الاجتماعية لزم ان تكون الجملة المكتبة معلول
 لذاتها فان الجملة والكلمة والمجمع شي واحد بخلاف ما اذا اريد بالكلمة كل واحد
 واحد فان الجملة لا يجب بكلمة واحدة وانما يجب بالمجمع الاحاد كالتقسيم لا
 تحصل بكلمة فردية من اجزائها وكذلك سائر المركبات وانما يحصل للمجموع
 مجموع اجزائه المتيقن جملتها الهيئة الاجتماعية التي جعلت الهيئة الاجتماعية
 امر وجودي وان لم يجعل ذلك المجمع الالهة بل يقال المجمع هو الاحاد باسرها
 وليس هنا غير الاحاد بل من سبنا ان اذهبت ووجدنا ان حرد عليه ذلك
 الاسوله وهو ان المجمع مفاد الاحاد وانما يجوز ان يجب المجمع على الاحاد المقتضى
 ونحو ذلك مما تقدم واما القسم الثالث وهو ان يكون المجمع علة هي بعض
 فردا فالبطله بقوله ليس بعض الاحاد او لربنا من بعض وان كان
 كل واحد منها معلولاً وان علة او ينفذت وهناك وجهان في تقرير ذلك
 احدهما ان كل جزء من الاجزاء اذا كان ممكنا ومن ذلك الهيئة الاجتماعية
 فليس وجوب المجمع بهذا الجبر بل من هذا لانه متوقف على كل جزء منها
 والثاني ان كل واحد من تلك الاجزاء معلول لغير فعلته او لان يكون هي
 الموجبة للمجمع منه وساقول ان علة المجمع واحد مع غيره او واحد منها غير
 معين واما اذا قيل كل واحد فذلك الجبر لانه يقضي اجتماعه من غير
 مستقلين علة له واحد وهو متنع بصريح العقل والاتفاق العقلان قائل
 اذا كان المجمع هو الاجزاء ونفس الاجتماع فهذا اللفظ الذي منفصل قبل
 هذا هو القوي بوجوب ذلك بنفسه وقد تقدم ما بطله فانه يمكن كل جزء

ممكن

ممكن بنفسه والاجتماع ممكن بنفسه ولم يكن هنا ما يتغير ذلك حتى يقال
 هو واجب بنفسه فلما يمكن ان يكون هنا ما هو واجب بنفسه وقد ابطال
 غير هذا القسم بوجوب من احدها ذكره البرهان والامر بان ما كان سبب
 المجمع كان سبب كل واحد من اجزائه ذلك المجمع فلو قد حيز
 من اجزائه المجمع سببا لزم ان يكون ذلك المجمع سببا لنفسه فلو لم يكن الممكن
 علة معلولها وايضا فان كل جزء معلولها فانما كان هو جملة المجمع كان
 مرجحاً لعلته فلو كان علة لعلته فبطل **فصل** ولم يذكر في سبب ولا غيره
 في اثبات واجب الوجود قطيع الذي كالمركب المجمع قطع التسلسل الطويل
 سادس وقيل ان غير ذلك ان المقدرة اذا كانت معلومة متناهية بان لا يرد
 الاله من غير بل من غيرنا ان هذا الحرف له صوت كان العلم بها كما
 فينا في المطالب وان ما نرد على الاله معلوم متناهية من جنس سببه في
 السوفسطايشة التي لا يفهمها في العرف بل هو ما يمكن من المقدرة من خفية
 علة الناس من حيث الى بيان وما يمكن من معلوم ما اكثر الناس في الشك وال
 ردة عليه من جنس سببه السوفسطايشة وطالما ان اهل الكلام كثيرا ما
 يوردون ويورد عليهم ما هو من جنس سببه السوفسطايشة كما يورد
 الكفار الذين يجادلون بالباطل ويحضون به حتى لم يكن لهذا محمداً وروايعه
 معدود بل هو يجب ما يخط للقلب فلهذا صار كلما طال الزمان او ردت
 المناخنة السوفسطايشة لم يذكرها المتفكرون وازداد المتأخرين من
 في الاله لانه دفع ذلك السؤال فزادوا ولا اله الا الحق لا ينقص بوقت دوا
 وقت الانحصر والامور قات متناهية والامور المتناهية لا ينقص اختصاص
 بعضها دون بعض الانحصر من نفسها فزادوا بهذا ان الانحصر **ممكن**
 الممكن لا يتحقق وجوده بعد ما ولا يتحقق لحد فزيد على اكثر الاشياء والادوا